واقع صناعة السكر في مصر

بقلم: محمد حسن يوسف

مدير عام – بنك الاستثمار القومي

ماجستير الإدارة والسياسات العامة – الجامعة الأمريكية بالقاهرة

تعمل في إنتاج السكر في مصر عدة شركات: فتنفرد شركة السكر والصناعات التكاملية، التابعة للدولة، وهي الشركة الوحيدة في مصر التي تعتمد على تصنيع السكر من قصب السكر، ويوجه كل إنتاجها لتلبية احتياجات السكر المدعم والذي يحصل عليه المستهلك من خلال البطاقات التموينية.

أما تصنيع السكر من البنجر فتقوم به عدة شركات: الدلتا والدقهلية والفيوم والنوبارية، وهي شركات تمثل القطاع العام، من خلال مساهمة شركات تابعة للدولة في رؤوس أموالها، حيث تتفاوت نسب ملكية المال العام فيها من شركة لأخرى. كما تقوم عدة شركات تابعة للقطاع الخاص بتصنيع السكر من البنجر أيضا، مثل شركات النيل، والنوران (التي ما زالت في نطاق مرحلة تجهيز المشروع). وهناك شركات أخرى تقوم بتكرير السكر وطرحه في السوق المصري، مثل شركة الإسكندرية (إحدى شركات مجموعة صافولا في مصر).

ونظرا لأن المعروض من السكر في مصر لا يكفي حاجة الطلب عليه، فتظهر فجوة بين الإنتاج والاستهلاك في السوق المصرية، تتم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الأسواق العالمية بالأسعار العالمية السائدة.

شكل رقم (1): عرض السكر في مصر في عام 2009

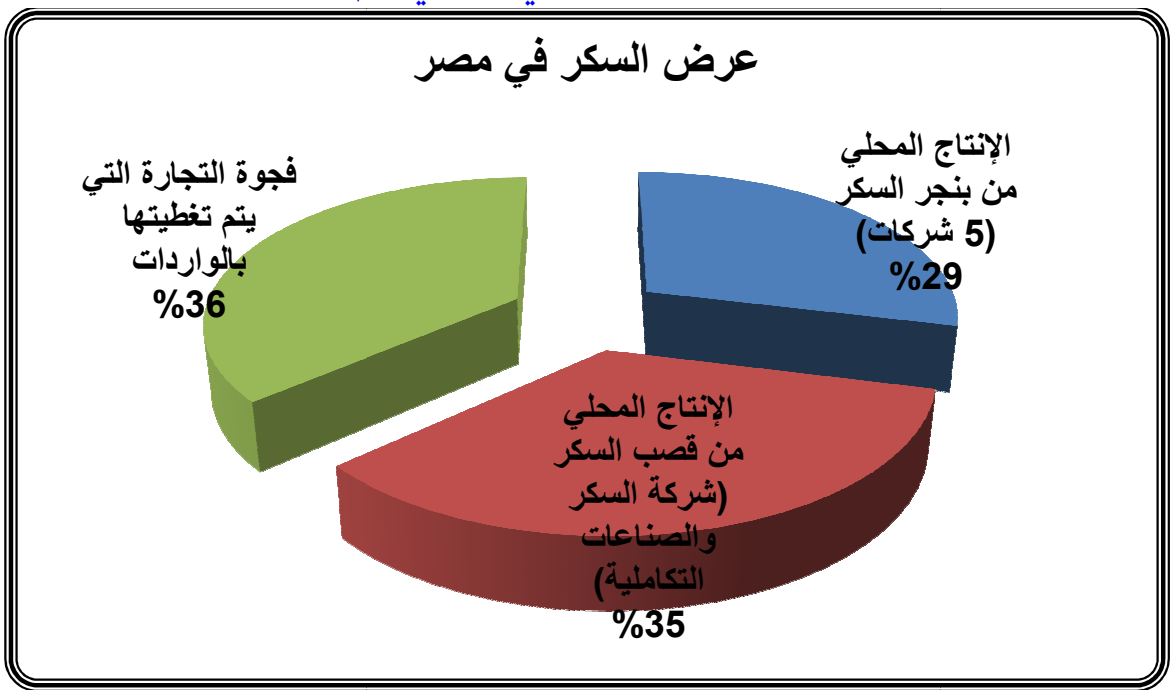

والناظر إلى واقع صناعة السكر في مصر، يجد أنها تتميز بعدة حقائق في جانبي الإنتاج والاستهلاك على النحو التالي:

يخضع التسعير في صناعة السكر على مستوى العالم للبورصة العالمية التي تتقلب الأسعار فيها بصورة درامية. فلا يكاد يستقر السعر فترة بسيطة حتى يعود للتأرجح من جديد بسبب العوامل التي تؤدي لذلك.

وتحاول شركات إنتاج السكر الحكومية التنسيق فيما بينها للمواءمة في تحديد سعر السكر لتحقيق أقصى استفادة ممكنة عند ارتفاع الأسعار، أما في حالة انخفاض الأسعار فتأبى هذه الشركات النزول بالأسعار لحدود معينة، بما يعني أن هذه الشركات تضع حدا أدنى للسعر لا تقبل للأسعار بالنزول عنه. ويمكن عرض هذه الحقيقة من خلال الرسم التالي:

شكل رقم (2): فرض حد أدنى للسعر من قبل شركات إنتاج السكر من البنجر

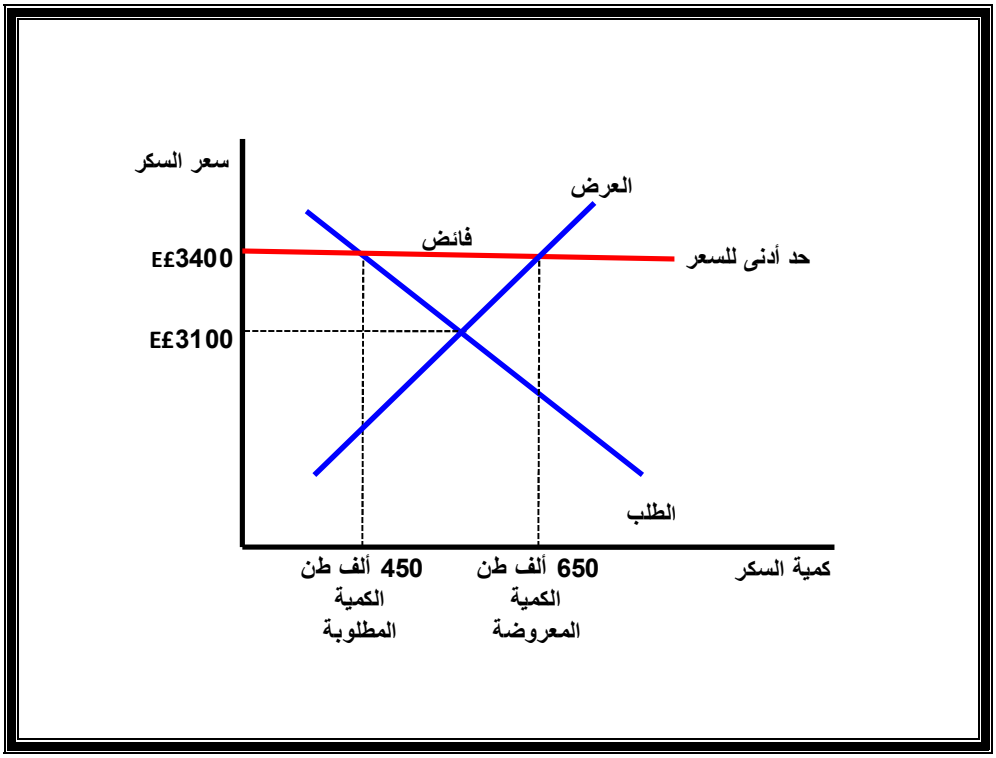

ففي الشكل السابق، تتفق شركات الإنتاج الحكومية على فرض حد أدنى للسعر عند مستوى الأسعار 3400 جنيه للطن تسليم المصنع، بحيث لا تسمح بالنزول عن هذا المستوى، وذلك من خلال لجنة مركزية مشتركة فيما بين الشركات الحكومية الأربع. ومما هو واضح أن هذا السعر أعلى من سعر التوازن في السوق البالغ 3100 جنيه للطن. وتهدف هذه اللجنة المركزية إلى ضمان التزام كل شركة ببيع إنتاجها للتجار والمسوّقين بهذا السعر، مع الاتفاق على نظام محدد للكميات التي يحصل عليها التجار. وتتخذ هذه اللجنة من شركة الدلتا للسكر مقرا لها.

وعلى ذلك فسوف يكون سعر السوق السائد هو 3400 جنيه للطن. وحيث إن الكمية المعروضة عند سعر السوق هي 650 ألف طن، في حين أن الكمية المطلوبة عند هذا السعر هي 450 ألف طن فقط، فسوف يتوافر فائض في السوق بقيمة 200 ألف طن، يكون في شكل مخزون متراكم لدى الشركات لا تستطيع بيعه.

وحيث إن السوق العالمي يخضع للمنافسة، كما أن السوق المحلي يوجد به شركات خاصة لن تلتزم بهذا الحد الأدنى للسعر، فلن يكون لاتفاق الشركات العامة فيما بينها أي تأثير

مجدٍ على السعر في السوق، بل ستكون النتيجة المؤكدة الحدوث هي خسارة هذه الشركات لنصيبها في السوق، في مقابل زيادة نصيب شركات القطاع الخاص والمستوردين من السوق العالمي.

ومن ناحية أخرى، يضر هذا الاتفاق بالتجار، كونه يحدد الكمية والسعر اللذين يحصل عليهما كل تاجر، كما يقع الضرر على التجار بسبب فرض كميات معينة يتم شراؤها بنسب معينة من كل شركة. كما يضر كذلك بالمستهلكين، حيث يحرمهم من تخفيض إحدى الشركات لسعرها وفقا للأسعار العالمية.

ونحاول الآن فيما يلي بحث تأثير وجود السعر العالمي للسكر في السوق المحلية: فمن الناحية النظرية، بمجرد السماح بالتجارة، فسوف ينخفض السعر المحلي ليتساوى مع العالمي. ويبين منحنى العرض الكميات المنتجة محليا، بينما يظهر منحنى الطلب الكميات المستهلكة محليا. وتساوي الواردات الفرق فيما بين الكمية المحلية المطلوبة والكمية المحلية المعروضة عند السعر العالمي.

شكل رقم (3): تأثير التجارة الخارجية على الدولة المستوردة للسكر

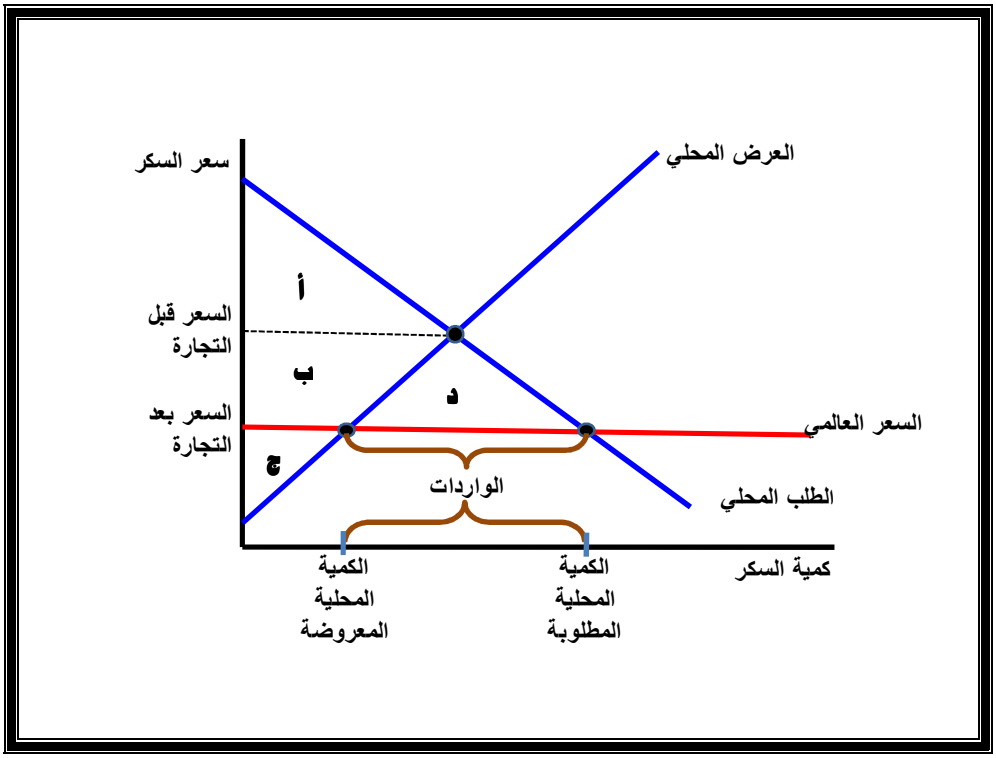

أما عن أوضاع المستهلكين والمنتجين في ظل سيادة السعر العالمي، فيمكن معرفة ذلك من خلال الجدول التالي:

	قبل التجارة	بعد التجارة	التغيير
فائض المستهلك	أ	أ + ب + د	+ (ب + د)
فائض المنتج	ب + ج	ج	– ب
الفائض الكلي	أ + ب + ج	أ + ب + ج + د	+ د

تبين المساحة د الزيادة في الفائض الكلي وتمثل المكاسب المتحققة من التجارة

وهكذا، نجد أن المشترين في وضع أفضل، حيث يزيد فائض المستهلك من (أ) إلى (أ + ب + د). أما البائعين فيسوء وضعهم، حيث ينخفض فائض المنتج من (ب + ج) إلى (ج) فقط. وبذلك يزيد الفائض الكلي بالكمية المساوية للمساحة (د)، بما يعني أن التجارة تزيد من الرفاهة الاقتصادية للمجتمع ككل.

يظل هذا التحليل صحيحا في حالة إذا ما كان المجتمع يتمتع بالمنافسة في الأسواق، ويستطيع فرض آلياتها فيه. أما في حالة سلعة السكر في السوق المصري، فتشوبها بعض الممارسات الاحتكارية، التي تسمح بتمرير آثار ارتفاع السعر العالمي، بما يعني استفادة المنتجين وضرر المستهلكين. وفي الوقت نفسه، تمنع هذه الممارسات تمرير آثار انخفاض أسعار السعر العالمي للسكر، بما يؤدي لتحمل المستهلكين بالضرر، حيث يظل السعر المحلي مرتفعا بالرغم من انخفاض السعر العالمي.

وعلى صعيد الاستهلاك، نجد أن الحكومة تقوم بدعم مستهلكي السكر بتخفيض أسعاره وتوزيعه على بطاقات التموين. ويعتبر الدعم من عدة أوجه هو نقيض الضريبة. فبينما تأتي الضريبة بالأموال من السوق إلى الحكومة، فإن الدعم يقوم بتحويل الأموال من الحكومة إلى القطاع الخاص. وعلى ذلك، فإن الحكومة تخسر ماليا من الدعم في حين يميل آخرون لتحقيق المكاسب. ويبين الشكل رقم (4) آثار الدعم الثابت لكل وحدة من الإنتاج. ويكون من السهل

تحليل الدعم إذا ما أخذناه كمصدر ثاني للإيراد للمنتجين بالإضافة إلى إنفاق المستهلكين. نفترض أنه بدون الدعم سيكون التوازن عند س1 وك1. سيؤدي الدعم إلى نقل منحنى العرض لأسفل إلى المنحنى ع2، وسينتقل سعر التوازن وكمية التوازن إلى س2 وك2. وبالنسبة لكل وحدات ك2 المنتجة، سيقوم المستهلكون بدفع السعر س2 وسيتلقى المنتجون س2 بالإضافة إلى الدعم.

شكل رقم (4): دعم السكر

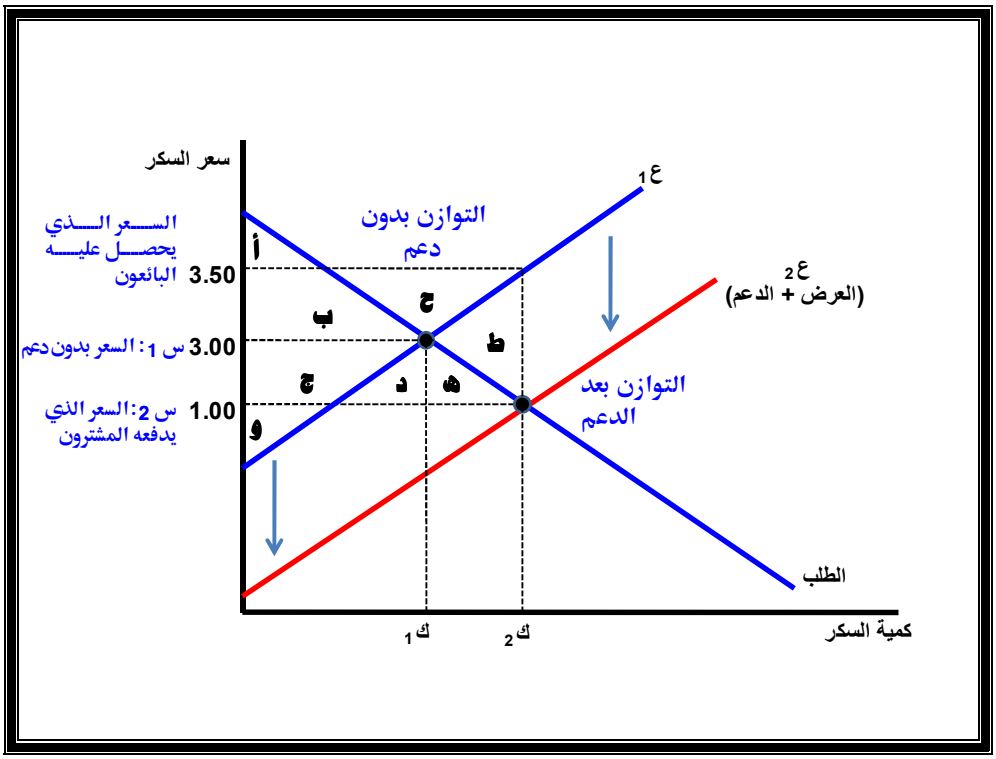

ويكون الدعم مرغوبا فيه من الناحية السياسية لأنه يفيد كل من المستهلكين والمنتجين. والحكومة هي الجهة الوحيدة التي تعاني من خسارة صافية بسبب المدفوعات عن الدعم. في الشكل رقم (4)، يزيد فائض المستهلك من المثلث (أ + ب) إلى المثلث (أ + ب + ج + د + هـ). وبطريقة مشابهة، يزيد فائض المنتج من (ج + و) إلى (ج + و + ب + ح). ونظرا لأن المشروعات تحصل على أموال أكثر لكل وحدة مما يقوم المستهلكون بدفعه، فإن مثلثي فائض المستهلك وفائض المنتج يتقاطعان. وأخيرا، حيث تقوم الحكومة بدفع الأموال إلى القطاع الخاص، فإن فائض الحكومة من الدعم سيكون سالبا (تذكر أن فائض الحكومة = الإيراد –

الإنفاق). في الشكل رقم (4)، فائض الحكومة يساوي المستطيل (– ب – ج – د – هـ – ح – ط). وبإضافة الفوائض الثلاثة نحصل على المكاسب الصافية الكلية:

المكاسب الصافية في وجود الدعم
= فائض المستهلك + فائض المنتج + فائض الحكومة
= (أ + ب + ج + د + هـ) + (ج + و + ب + ح) + (– ب – ج – د – هـ – ح – ط)

وبإلغاء الحروف المائلة، فإن المنفعة الصافية تساوي (أ + ب + ج + و – ط). لاحظ أنه بدون الدعم فإن المكاسب الصافية الإجمالية من هذه السوق تساوي فائض المستهلك بالإضافة إلى فائض المنتج، أو (أ + ب + ج + و). والفرق بين المكاسب الصافية الإجمالية قبل الدعم وبعده هي المساحة السالبة (ط)، وهي الجزء الوحيد من مدفوعات الدعم التي لا تؤدي لزيادة فائض المستهلك أو فائض المنتج. وعلى ذلك فإن المساحة (ط) هي الخسارة الزائدة من الدعم. وهي تمثل خسارة زائدة لأن السوق تفرط في الإنتاج بالنظر إلى كمية التوازن التنافسي.

ما يمكن استخلاصه من العرض السابق بالنسبة لصانع السياسة في سوق السكر في مصر يتمثل في الأمور التالية:

أولا: عدم فائدة إقامة كارتل للشركات الحكومية المنتجة للسكر من البنجر تقوم من خلاله بتحديد أسعار السكر في السوق المصري، نظرا لأن هذه الشركات لا تتحكم بمفردها في السوق. ومن ثم فمن الممكن أن يقع ضررا كبيرا على تلك الشركات إذا ما قامت الشركات الخاصة والمستوردين بتلبية احتياجات السوق بالاستيراد من السوق العالمي.

ثانيا: ضرورة الحذر في التعامل مع السعر العالمي للسكر، وضرورة مراقبة وزارة التجارة والصناعة لآليات تحديد أسعار السكر في السوق المصري. فيجب ألا يُتخذ السعر العالمي ذريعة لرفع الأسعار المحلية، بينما لا تتحرك الأسعار في السوق المحلي حين نزول الأسعار العالمية.

ثالثا: ضرورة العمل على إلغاء السعر المدعوم للسكر، واعتماد سعر واحد للمنتج في السوق المصري. ذلك أن وجود سعرين للمنتج في السوق يؤدي لظهور سوق سوداء. ويمكن اختيار الدعم النقدي بديلا للدعم العيني في حالة السكر.

رابعا: ضرورة اعتماد العمل بحملات ترويجية لتغيير مفاهيم الناس بشأن استهلاك في مصر، فمصر تعد من أكبر الدول استهلاكا للسكر على مستوى العالم. فضلا عما يسببه زيادة استهلاك السكر من تفشي الأمراض والإضرار بالصحة العامة.

المراجع:

- **شركات السكر الحكومية تتفق على سعر موحد للبيع: لجنة مركزية لمراقبة الالتزام بسعر 3400 جنيه للطن ... والتجار يعترضون. جريدة الشروق، 2010/5/31، ص: 7**
- Bellinger, W. (2007). *The Economic analysis of Public Policy*. London: Routledge.
- Mankiw, N. (2007). *Principles of Economics*. USA: Thomson Higher Education.
- Youssef, M. (August, 2009). *Economic Indicators*. Cairo: NIB.
- Youssef, M. (2010). The Egyptian Smart Ration Card Program: A Tool For Effectively Targeting The Poor. Cairo: AUC.

mohd_youssef@aucegypt.edu

9 من ربيع الآخر عام 1431 من الهجرة (الموافق 25 من مارس عام 2010).